

صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني
في اختتام المؤتمر الوزاري للغات بمراكش

استقبل جلالة الملك الحسن الثاني بالقصر الملكي بمراكش محفوفا بصاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير سيدي محمد اعضاء الوفود المشاركة في اشغال المؤتمر الوزاري للغات التي انتهت يوم الجمعة 15 أبريل 1994 .

وقد القى صاحب الجلالة في هذه الوفود الخطاب الاختتامي والذي عبر فيه جلالته عن عزمه على ان يقترح على مختلف رؤساء الدول المشاركة في المؤتمر الوزاري للغات المنعقد بمراكش انشاء مجموعة حكومية يكون من مهامها التفكير في آليات جديدة للتفاوض الاقتصادي الدولي .

وفي ما يلي نص الخطاب الملكي السامي :

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

سيادة الرئيس ،
أصحاب المعالي الوزراء الأولين والوزراء ،
سيادة المدير العام ،
أيها المندوبون المحترمون ،
أصحاب السعادة ،
حضرات السيدات والسادة

ها نحن قد عشنا جميعا ـ والعالم معنا ـ لحظة من لحظات التاريخ المتميزة التي تجعل البشرية تدرك أثناءها كيف تجند طاقاتها وتعبىء رصيدها المعنوي لانطلاقة مشروع جديد ، يستهدف إذكاء الأمل في غد أفضل ، ويرمي إلى إبعاد التذمر وأسباب الإحباط عن البشرية .

وإننا ـ ونحن نعيش معا هذه الأجواء ـ لتعود بنا الذاكرة إلى حدث لا ينسى ، هو انعقاد مؤتمر أنفا بالدار البيضاء سنة 1943 الذي كان لنا حظ مرافقة جلالة المرحوم والدنا إليه ، لقد كان ذلكم المؤتمر، الذي أعد نزول الحلفاء بأوروبا ، والذي شارك فيه على وجه الخصوص كل من الرئيس روزفلت والوزير الأول تشرتشيل ، منطلقا حاسما ، لا لأنه يسر للحلفاء أن يسيروا قدما نحو الانتصار فحسب ولكن لأنه كان كذلك بداية المسيرة الظافرة للشعوب المستعمرة نحو الانعتاق والحرية .

ولم يغب عن أولئك الرجال الذين مكنوا بجهدهم وتفانيهم العالم من العودة إلى قيم الحرية والديمقراطية أن نهاية العدوان لا تعني استتباب السلم ما دامت نفس الأسباب تفضي إلى نفس النتائج كما أنهم أدركوا أنهم لن يستطيعوا التوصل إلى إقامة سلم دائمة في غياب مناخ ملائم للنماء الاقتصادي المتواصل .

لقد كان لما استخلصوه من عبر من أزمة الثلاثينات ، وخاصة من مفعول الحمائية على النشاط

الاقتصادي وعلى الأمن في العالم، بالغ الأثر عند وضع ميثاق سان فرانسيسكو واتفاقيات بروتن وودس. ولولا التقلبات السياسية التي منعت من تحقيق ما كان يراود بناة السلم من أحلام، ولو لم تقبر المنظمة العالمية للتجارة في حينها، لكانت أحد روافد الجهاز متعدد الأطراف الخاص المعهود إليه تدبير الاقتصاد العالمي.

وهذا ما جعلنا ننتظر زهاء نصف قرن قبل أن نستطيع فرض القانون على التعسفات وشطط القوى.

وبإنشائنا اليوم بمراكش المنظمة العالمية للتجارة، نكون أقررنا شرع القانون في العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية، بإعطاء الأحقية لقواعد الانضباط العالمية على الانسياق إلى الانعزالية وإلى شرع الأقوى. وبتبنينا جماعة لهذه القواعد نكون قد أقبرنا الميثاق الاستعماري وأعطينا للترابط الدولي مدلوله الحق.

وكيفما كانت أحجام اقتصادياتنا الخاصة، سوف نتمتع استقبالا بنفس الحقوق، وسوف نخضع لنفس الواجبات، لأننا نقتسم من الآن نفس الأهداف. لذا فمن واجبنا أن نرفع عنا نفس التحديات، سواء تعلق الأمر بمواجهة آفة البطالة، أو بإيجاد الحلول للتهميش الاجتماعي، أو بالإجابة الملائمة على ما يشغلنا في مجال البيئة أو في مجالات أخرى.

وإذا كانت المفاوضات التجارية التي أنهيناها الان بصفة رسمية، قد انطلقت من مدينة بونتاديل إيستي بالاورغواي لتنتهي بمدينة مراكش بالمغرب، أي ببلدين من بلدان الجنوب، فإن هذا يعني أن عهدا جديدا قد بزغ مؤشرا لانمحاء المواجهات بين الدول المصنعة والدول النامية، وما التحالفات التي توثقت خلال هذه المفاوضات بين شركاء ذوي مستويات تنموية مختلفة إلا دليل على أن هناك حركية تسير، لم يبق لزاما علينا إلا أن نعمقها وندعمها.

إن ما أضفاه ارتفاع عدد الأطراف المتعاقدة من بعد كوني على الأوفاق التي تم التوقيع عليها، وما أحدثه سقوط جدار برلين من أثر في النفوس، لمن شأنهما أن يضعا حدا للتفرقة الإيديولوجية التي عاقت انسجام تنمية الاقتصاد العالمي. فمن الآن فصاعدا أصبح أربع أخماس سكان العالم يعيشون في ظل نظم اقتصاد السوق، كما ان أكثر من مائة بلد دخلت في مسلسل خوصصة مؤسساتها العمومية.

وإنه من علامات الاستبشار أيضا أن يصادف اجتماعنا بمراكش بداية تطبيق الاتفاقيات المبرمة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وهي الاتفاقيات التي بتمكينها للعلم الفلسطيني من أن يرفرف على جزء من ترابه تسجل بداية لمسلسل الإطفاء النهائي لأقدم بؤرة للتوتر الساخن في العالم.

ويستنتج من هذا كله أن العالم الذي يلوح لنا في الأفق لا يمكن أن يشبه العالم الذي عشنا فيه حتى الآن، فما طرأ على نظم الإنتاج وأنماط الاستهلاك، وما جد في ميدان التقنيات الحديثة للاتصال من سرعة الخدمات المرتبطة بها، كلها عوامل من شأنها أن تعمم الشمولية على أسواق السلع والخدمات والأموال.

وقد يكون من شأن هذه الشمولية أن تحمل كذلك المزيد من الفوارق بين البلدان، وأن تضاعف من حدة أعراض ظاهرة الاستبعاد المجتمعي التي بدأنا نلاحظ بوادرها في البلدان الغنية وفي البلدان الأقل غنى، فهي تستدعي منا إذن تصور آليات متطورة للتضامن الجماعي واستعمالها الاستعمال الحسن، كما تفرض علينا انتقاء مقاربة جديدة لمعضلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وإذا كانت عدة بلدان نامية قد أقدمت بشجاعة على إعادة هيكلة اقتصادياتها لإدماجها بصفة

أجدى في الاقتصاد العالمي فلأنها مقتنعة بفضائل الصرامة المالية وبضرورة العمل على تقليص الآثار المترتبة على ذلك والتي يتكلفها مؤقتا المجال الاجتماعي. وهذه التكلفة تقتضي من الدول المصنعة مقابلا يتبلور في شكل ترتيبات قمينة بأن تسهل لبضائع الجنوب ولوج الأسواق من جهة، وتضمن من جهة أخرى شفافية شروط المنافسة الشريفة، بالاعتماد خاصة على استقرار نقدي أكبر.

إن الوضع المتميز لإفريقيا يسترعي انتباها خاصا، والمغرب البلد المسلم العربي الإفريقي الذي كان من رواد حركة التحرير بإفريقيا، لواع كل الوعي بالتحديات التي تجب مجابهتها، فمن اللازم علينا أن ننظر إلى الواقع بوضوح وجلاء، وأن نقر بأن حصيلة أربعين سنة من الاستقلال حصيلة متضاربة النتائج. صحيح أن عددا من الأخطاء قد ارتكبت، كما أن عددا من الإنجازات قد تحققت هنا وهناك، إلا أنه لا أحد يستطيع أن يتجاهل المخاطر التي تكمن وراء استمرار الخلل المستفحل لمستويات التنمية، كما أن علينا أن لا ننخدع بخصوص ما تحبل به السنوات المقبلة، ولا أن نسلم بأن قارة بكاملها أصبحت مهددة بالاستبعاد من النشاط الاقتصادي العالمي.

وعلينا أن نتساءل، بعد كل المبادرات التي اتخذت لإنقاذ إفريقيا، ألم يحن الأوان بعد لوضع برنامج مارشال يرمي إلى تخفيف البؤس والمعاناة عن الملايين من البشر؟

السيد الرئيس،

حضرات السادة الوزراء

السيد المدير العام

السادة المندوبون المحترمون.

عندما دعوناكم أن تنظروا في إمكانية التوقيع بمراكش على الوثيقة النهائية لجولة الأوروغواي وهو ما شرفتمونا وأسعدتمونا بقبوله كنا مدفوعين لذلك بعدة اعتبارات أساسية. وحتى لا نسرد إلا بعضا منها، نذكر بأن مراكش كانت طيلة قرون ملتقى تجاريا وحضاريا بين إفريقيا وأوروبا وبين أوروبا والعالم العربي.

فبمراكش تم في سنة 1788 تبادل الرسائل بين السلطان سيدي محمد بن عبد الله والرئيس الأمريكي جورج واشنطن، مما جعل من المملكة المغربية أولى دولة تعترف باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية، وهذه الوثائق التي لازالت سارية المفعول، كانت تعالج شؤون السلم، والصداقة، وحرية الملاحة والتجارة.

وفي نفس المدينة تم سنة 1856 تبادل الوثائق الديبلوماسية بين الملكة فيكتوريا والسلطان مولاي عبد الرحمان. وقد أصبح الاتفاق التجاري الذي اعتمد آنذاك نموذجا لغالبية الأوفاق التي وضعت في ذلك العصر، ومما لاشك فيه أنه اتفاق يثير دهشة الباحث لما هو عليه من حداثة ومطابقة لقواعد الانضباط التي اتفقنا عليها اليوم، ففيه نص لأول مرة على حكم الدولة الأوفر امتيازا.

وهكذا، تكون قد اختتمت في إحدى الدول العريقة قدما في ميدان التجارة العالمية أهم وأعقد المفاوضات التي عرفتها الإنسانية.

كما أن المملكة المغربية بوضع توقيعها إلى جانب توقيعات الأطراف المتعاقدة المجتمعة هنا تجدد العهد بتقاليد التبادل الحر التي لم تنأ عنها منذ أوائل عهدها إلى الحرب العالمية الأخيرة.

وهذه التقاليد لا تنحصر في الميدان التجاري وحده، بل تتجلى كذلك في جميع اختياراتنا الاجتماعية.



فعندما اعتمد المغرب التعددية وحرم الحزب الوحيد في أول دستور أعلن عنه غداة الاستقلال، كان واعيا كل الوعي بأن السياسة الاقتصادية الليبرالية الحق لابد لها أولا أن تتغذى من قيم الديمقراطية، ومن التعددية السياسية والنقابية. وقد مكنه عزمه الدائب الرامي إلى تشجيع نظام اقتصادي يدعم المبادرة الخاصة التي تفضي إلى المنافسة المعقولة، من أن يستمر في محجة النماء المتواصل، وأن يعالج اختلال التوازنات البنيوية وأن يجذب إليه الاستثمارات الأجنبية.

وقد مكننا ما توافر لدينا من تجارب منذ قرون من أن نغذي الموهبة التي جعلت من بلدنا أرض ترو، وجرأة، وتجديد، كما علمتنا هذه التجارب فضائل التواضع والتزام التبصر.

وهذا مايجرنا إلى أن نستنتج أن أوفاق مراكش، إذا كانت تضيف إلى بنياننا المشترك لبنة أساسية، فهي لا يمكنها مع ذلك أن تكون غاية في حد ذاتها. بل الأحرى بها قبل كل شيء أن تسائلنا وتستحث قوة الابتكار فينا من أجل بناء نظام دولي جديد.

إننا نعتقد أن الشروط قد اكتملت الآن لانطلاقة التفكير الجماعي الهادىء فيما يجب أن يكون عليه تدبير الاقتصاد العالمي في القرن المقبل. وليست المبادلات التجارية إلا عنصرا من ثلاثية تتفاعل فيها قضايا النقد والتمويل في ترابط بين بعضها البعض. فآثار السياسات النقدية التي يتبعها أهم العاملين في ميدان الاقتصاد الدولي كثيرا ما ينجم عنها انحراف يودي بمكتسبات جهودنا التقويمية. وفي هذا المضمار، فإننا ننوي أن نقترح على رؤساء مختلف دولكم جدوى إنشاء مجموعة حكومية يكون من مهامها التفكير في آليات جديدة للتفاوض الاقتصادي الدولي من أجل:

ـ التنسيق الكامل بين عمليات الصندوق الدولي، والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة.

ـ الإسهام بصفة كافية لبلدان الجنوب في وضع استراتيجية تحظى بالتوافق العام وترمي إلى إنعاش الاقتصاد العالمي كي نتمكن من إيجاد الجواب على ماتطرحه علينا من عواقب آفة القرن الواحد والعشرين المتمثلة في البطالة.

سيادة الرئيس،

أصحاب المعالي الوزراء

سيادة المدير العام،

أيها المندوبون المحترمون،

إننا لنحمد الله أن يسرلقائنا هذا أن يكون من اللقاءات التي تخدم التعاون الدولي وتوسع مجالاته، وترسخ أسسه وتوثق قواعده، وأن ياتي في ختامه ميثاق مراكش ليغني عقد المواثيق الدولية التي بنى عليها المجتمع المعاصر دعائم وحدته، مقلعا بذلك عن أسباب التنافر والعداء لينصهر في عهد التواصل من أجل السلم والوئام. وإذا كان هذا البلد يفتخر بأن احتضن أعمالكم، فلأن ذلك يستجيب لتطلعاته وخياراته بأن يظل كما كان متفتحا على العالم، متشبعا بمبادىء التعاون الدولي.

فهنيئا لنا جميعا بهذه الخطوة العملاقة التي من شأنها أن تمهد لتعاون دولي أوسع وأقوى، مندرجة بذلك في مسلسل التضامن الدولي الذي نرجوأن يكون الطابع المميز للقرن المقبل، ذلكم التضامن المنتظرمن مشروع النظام العالمي الجديد.

والسلام عليكم ورحمة الله.

4 ذي القعدة 1414 ـ 15 أبريل 1994